

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٣٠

الأربعاء، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون ..... (فيجي)

للمرة الأولى، باحترام حقوق الإنسان المتأصلة في كل فرد  
وحمايتها والوفاء بها.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٨ من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

وفي الـ ٥٠ عاماً منذ اعتماد العهدين الدوليين، أصبحا  
الركيزتين الأساسيتين لإطار القانون الدولي والقانون الدولي  
لحقوق الإنسان، استناداً إلى الاعتراف الأساسي بعلمية حقوق  
الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وطابعها المستقل. وساعداً في  
جميع أنحاء العالم على تشكيل الدساتير والقوانين والسياسات  
ونظم العدالة. وكان لهما أثراً تحويلياً في حياة الناس في جميع  
أنحاء العالم. وذلك لأن قوة العهدين الدوليين تكمن في قدرتهما  
على حماية الحقوق والحريات العالمية في مختلف الظروف  
والحالات. وقد كفلت لجان الخبراء التي تلتزم بتنفيذ العهدين  
الدوليين أن تظل أحكامهما تشكل استجاباتنا السياسية تجاه  
عالم معقد وسريع التغير.

الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد العهد الدولي  
الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص  
بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل خمسين عاماً حققت  
الجمعية العامة إنجازاً تاريخياً في جهودنا الرامية إلى تعزيز حقوق  
الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء المعمورة، من خلال اعتماد  
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي  
الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واستند هذا  
الإنجاز التاريخي إلى الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة  
والإعلان العالمي لحقوق الإنسان بإلزام الدول بشكل قانوني،

وبالرغم من التقدم الكبير الذي أحرزناه، فإننا نعيش  
في أوقات يحرم فيها الناس في جميع أنحاء العالم من أبسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات  
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.  
وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:  
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد  
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1633259 (A)



التنمية المستدامة - وهو تشجيع قيام مجتمعات مسالمة جامعة والوصول إلى العدالة ومؤسسات فعالة ومسؤولة - أساسي لتحقيق النجاح في إطار كافة أهداف التنمية المستدامة.

وأدعو جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على أحد العهدين أو كلاهما إلى اغتنام فرصة هذه السنة الاحتفالية للقيام بذلك. إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها التزام يتطلب يقظة مستمرة منا جميعا. وأود هنا أن اقتبس أبيات الشاعر جون دون المعروفة:

”موت أي إنسان ينتزع بعضاً مني،

لأي ذائب في البشرية.

فلا تبعث إذن أبداً من يسأل

لمن تدق الأجراس؛ إنها تدق لك“.

هذه الكلمات تدوي وكأنها وجيهة اليوم مثلما كانت وجيهة عندما كتبت قبل ٤٠٠ عاما. فلنحتفل لذلك احتفالاً بمناسبة الذكرى الخمسين لاعتماد العهدين بالتأكيد مجدداً على التزامنا بإعمال حقوق جميع الناس وحماية الذين يعانون من الظلم ويكافحون كراهية الأجانب والتعصب والتمييز ومن يقومون بتعزيز المساواة والتمكين وزيادة الوعي العالمي وفهم حقوق الإنسان كأمر أساسي لكل حياة. وهناك الكثير مما ينبغي لنا فعله لتحسين الجهود التي نبذلها لتحقيق الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبشرية. وفي القيام بذلك، سنبدل قسارى جهنما للسعي إلى المزيد من الاحترام والتنفيذ الأقوى للعهدين اللذين نحتفل بهما اليوم.

أعطى الكلمة الآن لنائب الأمين العام معالي السيد يان إلياسون.

**نائب الأمين العام** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أنضم إلى أعضاء الجمعية العامة اليوم في الاحتفال بمناسبة هامة حقاً ولنقل رسالة دعم من معالي الأمين العام السيد بان كي - مون.

حقوق الإنسان. إن التطرف العنيف في ازدياد وموجات التعصب والكراهية تستهدف الأقليات والمهاجرين وأضعف فئات مجتمعاتنا. وتفرض المزيد من القيود على أبسط حقوقنا وحرماننا بما في ذلك الحق في الحياة والحرية والأمن؛ والمساواة أمام القانون؛ والحق في المساواة بين الجنسين، والتعليم والصحة؛ والحق في حرية التعبير والعبادة وتكوين الجمعيات والحق في التحرر من التمييز والتعذيب والرق والجوع. والاحتفال اليوم يمثل تذكيراً حسن التوقيت بقوة هذين العهدين لكفالة التزام الدول بحقوق جميع فئات الشعب.

وبتركيز الحكومات والمجتمع المدني والجمهور على الصعيد العالمي على تكثيف تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا يمكن للطابع المتعاقد لركائز حقوق الإنسان والسلام والأمن والتنمية أن يكون أكثر وضوحاً. فحينما تنتهك حقوق الإنسان للشعوب، فإنها تعيش في خوف، وحينما تتضرر جراء النزاع والعنف، وحينما تتعرض للتمييز والتهميش والتعصب والفقر والفساد، فلا يمكن تحقيق التنمية المستدامة والسلام المستدام.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تركز على الاعتراف الأساسي بحقوق الإنسان للجميع. وفي إطار اتخاذ نهج شامل ومتكامل تجاه التنمية، تجسد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تكامل وترابط حقوق الإنسان المنصوص عليها في العهدين. ويتطلب التنفيذ الفعال للخطة أن يتم ذلك بطريقة تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية والقانون الدولي. وللقيام بذلك بالطريقة الصحيحة، سيتعين أن يمضي العمل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعهدي حقوق الإنسان جنباً إلى جنب.

وفي الواقع، يشير شعار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ألا يتخلف أحد عن الركب إلى مبادئ عدم التمييز والمساواة التي يقوم عليها العهدان. والهدف ١٦ من أهداف

خلال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛ والحيلولة دون وقوع المجاعة؛ والتمسك بالحماية الاجتماعية حتى في ظل الأوقات الاقتصادية المضطربة؛ واحترام الحرية الدينية والتسامح والحق في عدم التعرض للتمييز للجميع، بمن في ذلك المهاجرون؛ وحماية كل فرد من جميع أشكال العنف، لا سيما النساء والأطفال؛ وهئية فضاء لحرية التعبير وحرية وسائط الإعلام، ينشط في كنفه المدافعون عن حقوق الإنسان دون تخويف.

وفي عالم تنتشر فيه على نطاق واسع المعاناة والحروب والفقر والتمييز، تمثل الذكرى السنوية الخمسون لحظة مناسبة للالتفاف حول مبادئ العهدين ورؤيتهما. وذكّرنا العهدان كيف أن المذابح الناجمة عن الصراع والازدراء السافر لحقوق الإنسان والقانون الإنساني أمور لا تغتفر على الإطلاق. ويحثنا على ألا نقبل مطلقاً الفقر المدقع والتعصب وعدم المساواة والظلم.

وإن لدينا، الآن أكثر من أي وقت مضى مزيداً من المعارف والأدوات بل الموارد. وتوفر لنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مخططاً عالمياً لتنفيذ العهدين. بمعنى أرحب وأعمق. ويدعم العهدان بدورهما تعزيز المساواة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وبموازاة ذلك، فإن مبادرة الأمم المتحدة "حقوق الإنسان أولاً" تهدف إلى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على منع ومواجهة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الوقت المناسب، قبل أن تتحول إلى فظائع جماعية، على نحو ما شهدناه في كثير من الحالات.

وإن كل حقوق الإنسان عالمية ومترابطة وغير قابلة للتصرف وغير قابلة للتجزئة. وتشكل الركيزة الأساسية لعالم إنساني. فلنعد تأكيد هذه الرؤية ولنحولها إلى واقع في جميع أرجاء العالم. ولنتعهد بتعزيز التزامنا السياسي بالعهدين: ضمان التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة وحماية حقوق الإنسان للجميع.

اعتمدت الجمعية العامة قبل نصف قرن العهدين الدوليين لحقوق الإنسان لتستكمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بتشكيل الشريعة الدولية لحقوق الإنسان.

ومثل هذا بداية دستور عالمي لحماية حقوق الإنسان. وحفّز هذا الاعتماد الرؤية التوافقية التي تعتبر حماية حقوق الإنسان وإعمالها أمراً أساسياً لبناء مجتمعات سلمية قادرة على المقاومة وشاملة للجميع، كما ذكر الرئيس من فوره. كما كان العهدان مصدر إلهام لوضع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وأثرا في الدساتير الوطنية في جميع أنحاء العالم. واسترشدت بهما المحاكم الوطنية والإقليمية وكانا بمثابة أساس معياري تستند إليه المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. وقد رسّخا لغة عالمية مشتركة لحقوق الإنسان، يظل الحق في الحياة في صميمها. وأحرز إلغاء عقوبة الإعدام تقدماً كبيراً، غير أنه يجب علينا بذل المزيد من الجهود من أجل وضع حدّ لعمليات الإعدام اللاإنسانية هذه بصورة نهائية.

وعلى صعيد آخر، تذكّر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدول الأطراف في العهدين أنها ملزمة بالإعلان عن أدائها في مجال حقوق الإنسان. ولهاتين اللجنتين دور حاسم في دعم الدول وتوجيهها في تطبيق حقوق الإنسان. كما تساعد الضحايا في العديد من البلدان في التماس سبل الانتصاف في حال انتهاك حقوقهم. ويجب أن يكون هدفنا هو التصديق العالمي على العهدين، بما في ذلك حق الالتماس بموجب البروتوكولات الاختيارية الملحقه بهما وإعمالهما إعمالاً كاملاً وفعالاً للجميع.

ومن دواعي الأسف أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لا تزال تشكل تحدياً هائلاً. وإني أشير في هذا المقام إلى حقوق الإنسان كافة: السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأشير إلى حماية الحقوق المدنية من

توفر الأساس اللازم لبناء العدالة، والازدهار والسلام، سواء داخل الدول أو فيما بينها، وإتاحة الفرص وضمان قدرة كل فرد وكل مجتمع على تنمية كامل إمكاناتهم، وكذا للنهوض بالعدالة واحترام تنوع الآراء والأصول والمعتقدات. وفي وقت يسوده اضطراب عميق، ويتفاقم فيه العداء ويتزايد الازدراء الشديد حيال المعاناة البشرية الناجمة عن الصراع والحرمان، فإنه بوسعنا تقييم العالم الذي بنينا بفضل هذه الاتفاقات الملزمة، وما يحمله جوهرها من حكمة وإنسانية ومن وعود لمستقبل أكثر أمنا وإنصافا. ولوسعنا أن نفي بتعهداتها.

ولجميع شعوب العالم الحق في الحياة وفي عدم التعرض للتعذيب والرق والتمييز. ولهم الحق في حرية الدين وحرية الكلام وحرية الاجتماع. ولهم حقوق انتخابية والحق في محاكمة عادلة. والحق في التعليم، وفي مستوى معيشي مناسب وفي أجور منصفة وفي ظروف عمل آمنة. والحق في السكن اللائق، وفي الانتفاع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، وفي الانتفاع بالحماية الكافية للضعفاء منهم بحكم التقدم في السن أو التعرض للمرض أو الوقوع ضحية حادث. وليست هذه كلمات جوفاء، بل هي حقوق. وقد أقيمت كل دولة ممثلة في هذه القاعة على أن تكون مسؤولة أمام شعبها لكفالة احترام هذه الحقوق. فهي حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة ومتشابكة. وهي متداخلة، وتتسم المجتمعات التي نشأت على أساسها بالقدرة على المقاومة وبالقوة.

وكان العهدان بمثابة جبل نجا للملايين من النساء والرجال والأطفال على مدى السنوات الخمسين الماضية. وقد ساعدا على صياغة دساتير العديد من الدول الممثلة في هذه القاعة، وجذورهما ضاربة في عمق قوانينها. كما تعلمنا بفضلهما الابتعاد عن أشكال التمييز، سواء على أساس العرق أو نوع الجنس أو الأصل الإثني أو العقيدة الدينية أو الرأي السياسي أو الميل الجنسي أو أي خاصية أخرى. واهتدينا بفضلهما إلى كيفية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام على بيانه.

وقبل المضي قدما، أود أن أستشير الأعضاء بغية دعوة المتكلمين التالية أسماؤهم للإدلاء ببيانات في هذه المناسبة، على النحو المشار إليه في رسالتي المؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦: السيد زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ والسيد فايز عمر سالفيل، رئيس اللجنة المعنية بحقوق الإنسان؛ والسيد وليد السعدي، رئيس اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ما لم يكن ثمة اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب، دون إرساء سابقة، في دعوة هؤلاء المتكلمين للإدلاء ببيانات خلال هذه الجلسة التذكارية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمقرر المتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للسيد زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

السيد الحسين (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان) (تكلم بالإنكليزية): قبل نصف قرن، اعتمد أسلافنا في هذه الجمعية بالإجماع عهدين عظيمين وأضفوا قوة القانون على المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد ترجم هذان العهدان الدروس المبررة المستفادة من الحروب والإبادة الجماعية والاضطهاد الاستعماري والدمار الاقتصادي إلى مدونة قانونية، منشئين بذلك خطة ترمي إلى بناء عالم جديد أكثر عدلا وسلاما.

وربما هي سابقة في تاريخ الأمم المتحدة أن تكون بهذا القدر من الاهتمام الإشارة إلى أن مبادئ حقوق الإنسان المحسدة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ويصبح خطر الانقسام والعنف شديداً. ويمكن للدول أن تضع كوكبنا المشترك على مسار إدماج أكبر، ورخاء أكثر اطراداً، ومزيد من العدالة، الكرامة، الحرية والسلام. وتستطيع الدول أن تحتضن أصوات الناس، بدل احتزال هذا المورد النفيس.

والعهود، من خلال العمل المتميز للجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تواصل توجيه الدول ومساعدة الأفراد في إيجاد معالجات للانتهاكات. وفي السياق العالمي المضطرب الراهن، تشتد الحاجة إلى نظام هيئات منشأة بموجب معاهدات. وإنني أشجع الجمعية على العمل وفقاً لتوصيات الأمين العام في التقرير المعروض علينا (A/71/118)، بغية ضمان أنه يمكن لتلك الهيئات أن تقدم الدعم الأكثر فعالية ممكنة. وحقوق الإنسان تقدم للدول مساراً نحو استقرار أكثر لا أقل. وهي تضمن إمكانية حل النزاعات سلمياً. ويمكنها بناء الثقة، الولاء ومؤسسات سياسية واقتصادية مزدهرة. والسبيل الأكثر فعالية لإيجاد مجتمعات متسقة ومرنة هو بناء العدالة، الكرامة، المساواة والتنمية في نظام يحمي حقوق الإنسان الكاملة لكل فرد.

وينبغي للذكرى السنوية الخمسين للعهدين أن تكون مناسبة لنؤكد مجدداً التزامنا بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، الركيزة الثلاثية الكبرى للمبدأ والالتزام، المكونة من العهدين والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذه النصوص هي أساس الحكم الرشيد، وبها يعيش أمل العالم بالسلام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقاً بالقرار المتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

**السيد سالفوي** (اللجنة المعنية بحقوق الإنسان) (تكلم

بالإسبانية): أود أن أحياكم، سيدي الرئيس، وأحيي الجمعية العامة، على قرار إحياء الذكرى السنوية الخمسين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأود أيضاً

بناء مؤسسات سيادة القانون، تتسم بالحياد والشفافية ويُسر الوصول إليها. كما أثبتنا أنه من الممكن إرساء السياسة بإحكام في إرادة الشعب المعرب عنها إذا ما أُتيح المزيد من الحرية.

ولا نزال نحني ثمار هذين العهدين، فخطوة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ يستفيدان بقدر كبير من قوتهما، المتمثلة في حفز القضاء على التمييز أيّا كان سببه وبناء الحوكمة التي تستند إلى الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمثل هيكل القوانين والمبادئ هذا أثنى إرث تلقيناه من الأجيال السابقة، وأثنى إرث يمكن أن نتركه لأطفالنا. وقال داغ همرشولد: "لبناء عالم لا يسوده الخوف، يجب أن لا نعرف الخوف. ولبناء عالم يسوده العدل، يجب أن نكون عادلين". وقال أيضاً:

"إن السعي إلى تحقيق السلام والتقدم، بتجاربه وأخطائه، بنجاحاته ونكساته، لا يمكن التراخي فيه أو التخلي عنه أبداً".

هل سيكون جيلنا هو الجيل الذي سيخرج مبادئ حقوق الإنسان التي وُضعت لتتخذ العالم من هول الماضي؟ هل سنكون نحن من يبدأ تلك العودة إلى الظلم والكرهية والحرب والإمبريالية والممارسة الاستغلالية والقمعية للقوة الغاشمة؟ وفي مد من الكراهية والانقسام، يمكن أن تذهب المبادئ العميقة والحيوية أدراج الرياح. ولا يمكن لدول العالم أن تعالج الفقر، تغير المناخ، الهجرة، النزاعات أو الإرهاب بشكل دائم، بدون تعاون دولي فعال، في منظومة تصون الكرامة الإنسانية والمساواة. ولن يكون هناك سلام، تنمية، أمن أو مستقبل إذا تجاهلنا حقوق الشعوب - شعوب العالم كله.

ولا نستطيع أن نعرف الأزمات التي ستحملها السنوات الـ ٥٠ المقبلة. ولكن حين لا تحمي المؤسسات الناس أو تحرّسهم من الظلم، أو حين لا توفّق في تشاطر الموارد المشتركة بإنصاف، وتحمي حقوق الناس، فإنّ الوثام الاجتماعي سيُمزّق،

عملية استعراض التقارير المقدمة من الدول، قامت اللجنة، عبر ملاحظاتها الختامية، بتدقيق عليّ فعّال لتشريعات مختلف الأجهزة الحكومية في الدول ولسياساتها العامة وممارساتها.

وتفسّر اللجنة أيضاً العهد وتطّبقه من خلال تفحصها للبلاتغات الفردية. وحتى تاريخه، تلقت نحو ٢٧٦٠ شكوى، ونظرت في أكثر من ١١٥٠ شكوى. وجودة الاجتهاد القضائي للجنة موضع تقدير على كل مستوى، وتؤخذ في الحسبان لدى المحاكم الوطنية والإقليمية والدولية، بما يشمل محكمة العدل الدولية، التي قالت في حكمها في قضية دبالو، أنه ينبغي إيلاء الاهتمام الأكبر لتفسير اللجنة للعهد. وتستخدم أيضاً هيئات أخرى من الخبراء المستقلين، بما يشمل مجلس حقوق الإنسان الحكومي الدولي، الوثائق التي تعتمد عليها اللجنة في إحراز تقدم في عملها.

وطوال تلك الفترة، استطعنا الوصول إلى أفضل الممارسات، لتنفيذ ملاحظاتنا وتحقيقاتنا الختامية، التي حظيت بمساعدة كبيرة من إجراءات المتابعة لدى اللجنة، وعمل المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني طبعاً. لكنّ أياً من ذلك لن يكون ممكناً، إذا لم نستطع الاعتماد على الإرادة السياسية للدول.

والتعليقات العامة التي بها تفسّر اللجنة بنود العهد، الوثائق التي تشكّل دليلاً مفيداً للدول، هي إنجاز هام آخر. وقد اعتمدنا حتى تاريخه ٣٥ تعليقاً عاماً، ونعمل على إعداد تعليق جديد بشأن الحق في الحياة، بمشاركة واسعة من الدول والمنظمات غير الحكومية. وقد أمكن تحقيق هذه الإنجازات بالعمل الممتاز الذي نفّذه النساء والرجال في اللجنة، طوال تاريخها وحتى اليوم، بخبرة والتزام وجودة متميزة. وأود أن أعثّم هذه الفرصة لأعرب عن إعجابي بهم، وأقدم تحيتي وتقديري الصادقين والمخلصين لزملائي ماضياً وحاضراً.

أن أشكر بحرارة نائب الأمين العام، وصديقي مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وزميلي السيد وليد السعدي، رئيس اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إنّ إحياءنا اليوم للذكرى السنوية للعهديين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان مناسبة مميزة جداً في التاريخ. فخلال جلسة مؤثرة عقدت قبل نصف قرن، وفي هذه القاعة تحديداً، شهدنا اعتماد هذين الصكين والبروتوكول الاختياري الأول المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ورئيس الجمعية العامة آنذاك، في عام ١٩٦٦، قال بوضوح كامل أنّ الاحترام العالمي لحقوق الإنسان لا يمكن فصله عن فكرة السلام العالمي، وأنّه بالتالي يجب جعل الخطوات المتخذة في مجال حقوق الإنسان فعّالة، وأنه ينبغي للدول أن تشارك في العهود الجديدة عالمياً وبدون تحفّظات (انظر A/PV.1496). وفي الجلسة ذاتها، أكد الأمين العام حينذاك حقيقة أنّه تمّت الموافقة على العهديين بالإجماع، تعبيراً عن النضج السياسي والقيادة الإيجابية اللذين وُجدا آنذاك.

لقد انقضى خمسون عاماً منذ ذلك الحين. وحتى اليوم، صدقت ١٦٨ دولة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وصدّقت ١١٥ دولة على البروتوكول الاختياري الأول لذلك العهد، بما يمكن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان من تلقي البلاغات الفردية ومعالجتها وحلها؛ وصدّقت ٨١ دولة على البروتوكول الاختياري الثاني له، بشأن إلغاء عقوبة الإعدام. وهذه الأرقام دليل على تقدّمنا، وعلى استعداد الدول المتزايد للالتزام بالحقوق المدنية والسياسية.

ومنذ عام ١٩٧٧، بقيت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ملتزمة بمهمتها تفسير العهد وتطبيقه. وطوال تلك العقود الأربعة، قدّمت اللجنة مساهمة مميزة في الاجتهاد القضائي بشأن الحقوق المدنية والسياسية، معززة بذلك تطور القانون الدولي لحقوق الإنسان لما فيه خير الأفراد. ومن خلال



للتجزئة، بينما لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، عظيم الشرف لوضع وتنفيذ السياسة العامة التي يمكن أن تجعلها فعالين على نحو يصب في مصلحة البشرية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمقرر الذي اتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

**السيد سعدي** (اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع هنا اليوم للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد العهدين الرئيسيين لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوأمه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأشدد على كلمة "توأم" لأنني أعتقد أنهما في نهاية المطاف، لا ينفصلان.

ويبرز الخطاب المتعلق باعتماد هذين الصكين الأساسيين في مجال حقوق الإنسان بلا شك، ولا ينبغي لنا إغفال حقيقة، أنهما يكملان بعضهما البعض بكل معنى الكلمة، وبأنهما قد اعتمدا من أجل التفعيل التام للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨. إن الإعلان لم يتعامل بشكل منفصل مع بعدي حقوق الإنسان، بل معهما معاً، مؤكداً بأن أغراض ومقاصد العهدين هي كل لا يمكن تجزئته. حيث قال لي صديق مقرب ذات مرة بأنهما تقريباً بمثابة جناحي طائر، لا يمكنه الطيران بدون أحدهما. وآمل أن تتمكن جميعاً من تذكر ذلك المثال البسيط الذي لامس مع ذلك الحقيقة. من نحن لكي نطعن في هذا الإقرار الذي ينص الإعلان العالمي عليه ويجسده، والذي مفاده أنهما لا ينفصلان وغير قابلين للتجزئة؟

ولنتقيد جميعاً بإخلاص بالطرح القائل بأن حقوق الإنسان مترابطة ولا تنفصم عن بعضها البعض. وعلى هذا الأساس وحده، لا يمكن للعهدين، اللذين ينصان على الحقوق المدنية والسياسية، إلى جانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

هناك تحديات هائلة أمامنا، في عالم شديد التعقيد. والعهدان الدوليان وقرارات اللجنة تشكل خارطة طريق متميزة لمستقبل أفضل لمجتمعاتنا. ومن الملح أن نستعيد اكتساب تلك قيم الترابط وعدم التجزئة تلك، ونهني نهجنا المنحازة في تحليل الحقوق الاجتماعية والمدنية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وفي إجراءاتنا القضائية، يجب أن نرفض التصنيفات المصطنعة، ونترك مبادئ القرن التاسع عشر. وينبغي أن تكون المعايير الموجهة لأعمالنا منظوراً محوره الناس، والثروة الكاملة للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

بالتالي، ليس هناك سبب لعدم التصديق العالمي على العهدين. وينبغي للدول أن تصبح أطرافاً فيهما، وبروتوكولاتهما الملحقتهما بما دون تأخير أو تحفظات.

وينبغي للدول أن تقدم التقارير في الوقت المحدد لها؛ والتصرف بحسن نية خلال الإجراءات؛ وتشجيع مشاركة المجتمع المدني؛ وإنشاء الآليات الداخلية اللازمة للامتثال بسرعة وفعالية للملاحظات الختامية وآراء الخبراء في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتعين عليها اقتراح أفضل الأشخاص المؤهلين، من الخبراء المستقلين المتسمين بالتراهة، كمرشحين للجان. وتعد تلك الخصال، جنباً إلى جنب مع التوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين، الوحيدة التي ينبغي أن تسترشد بها العملية الانتخابية. وينبغي أن تدعم الدول عمل اللجنتين، بالقول والفعل، والدفاع عن حيادهما ومهامهما، وتزويد أمانتيهما بالموارد التي تحتاجها للوفاء بولايتيهما.

ومن الثابت، أن تدابير دائمة مثل تلك، تتخذ في كل مجال من المجالات، تشكل أفضل إشادة بالعهدين الدوليين وبالأشخاص الذين كانت لديهم البصيرة والشجاعة لصياغتهما واعتمادهما. وينبغي لللجنتين باستخدام خبراتهما، تفسيرهما وتطبيقهما بهدف تحقيق عالميتهما وترابطهما وعدم قابليتهما

وفد الولايات المتحدة حاضرا هنا هذا الصباح، ويمكن أن يبذل جهدا للانضمام إلى بقية المجتمع الدولي ويصبح طرفا في المعاهدة.

ويحدوني الأمل في أن يخدم هذا الاحتفال بالذكرى السنوية، غرضنا في نهاية المطاف. وتتمثل رسالتي الوحيدة والأكثر أهمية، في الحث على المزيد من التعاضد والتعاون بين هاتين الهيئتين من هيئات المعاهدات، وبخلاف ذلك، فإنني أعتقد بأننا سنسير في الاتجاه الخاطئ.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الكويت، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

**السيد العتيبي** (الكويت): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ في جلستنا التي تخلد الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوقي الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ١٤٤/٧٠ في إطار بند جدول الأعمال المعنون، "تعزيز وحماية حقوق الإنسان" إن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مهمان بقدر أهميتهما وقت اعتمادهما في عام ١٩٦٦.

ويتمثل أساس العهدين في الاعتراف بأن لكل إنسان حقوق، وبأنه من واجب كل دولة تعزيز وصون تلك الحقوق. ومنذ اعتماد العهدين قبل ٥٠ عاما، فإنهما لا يزالان يعكسان المثل والأهداف التي لطالما تمنينا تحقيقها. وعلاوة على ذلك، ونظرا لاستمرار الصراعات الجارية في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى نزوح ما مجموعه ٦٥,٣ مليون لاجئ ومشرد داخلي، فإننا نواجه حاليا أصعب المأزق. ولم تكن الرغبة في تحقيق السلام والأمن أكثر وضوحا مما هي عليه الآن. ونشجع جميع

والثقافية، الوفاء بولائيهما بشكل منجز، لفترة أطول. واتخذنا الصيف الماضي، خطوة متواضعة، بالاشتراك مع اللجنتين المجتمعيتين معا، وآمل تكرار تلك الخطوة تجاه باقي الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، لأننا إذا كنا أوفياء لمقترح كون حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، فيجب علينا الدفاع عنها بشكل مشترك ومنسق وتعاوني. وأخشى بأننا لسنا بعد على ذلك الطريق؛ ولكن في التحرك المتواضع الذي قمنا به الصيف الماضي، تكاتفت لجتنا وحاولنا تحديد المجالات التي يمكن أن تحسنا التنسيق والتعاون فيها.

ونحن في اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لاحظنا مرارا بأنه لا يمكن إعمال الحقوق التي نسعى إلى تعزيزها وحمايتها بشكل كامل، بدون مراعاة سياقها المدنية والسياسية. وأسلم بأن ذلك ينطبق على كل هيئة من هيئات المعاهدات لدينا. حيث لديها جميعا نفس الحاجة إلى المزيد من التنسيق والتعاون. وقد قمنا بتحريك متواضع في ذلك الاتجاه، ولكن أعتقد أنه ينبغي لنا أن نفعل ذلك على نحو أسرع وأكثر جرأة في المستقبل. وعلى سبيل المثال، لا يمكن للمرء أن يتمتع بالحق في الغذاء والعمل والسكن والتعليم والصحة والثقافة، إذا لم تكن البيئتان السياسية والمدنية اللتان يعيش فيهما موأيتين للتمتع بتلك الحقوق. وسيؤدي إنكار مجموعة واحدة من الحقوق إلى إحباط وعرقلة إعمال واحترام المجموعات الأخرى.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو جميع البلدان التي لم تصدق بعد على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى القيام بذلك. لدينا ١٦٤ دولة عضوا. وأود توجيه نداء خاص إلى الولايات المتحدة، التي بقيت تقريبا وحدها خارج هذا النادي، وأخشى أن ذلك يمكن أن يبعث رسالة خاطئة. وآمل أنه من خلال هذا المحفل، ربما يمكن دعوة الولايات المتحدة إلى الانضمام. وآمل أن



العقود الخمسة الماضية تغيرا كبيرا. وتؤكد التهديدات والتحديات الملحة المتزايدة لتي تواجهنا اليوم، بما في ذلك انتشار الإرهاب الدولي والتعصب العنصري والعنصرية والديني وأزمة الهجرة - مرة أخرى - على دور المجتمع الدولي في ضمان حماية أفضل لحقوق الإنسان.

وإذ نفكر اليوم في التقدم الكبير المحرز منذ اعتماد العهدين، علينا أن نلاحظ أنه ما زالت هناك تحديات تتمثل في تأمين حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. فلا يزال الملايين من الناس، لا سيما الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، يعانون من مختلف أشكال العنف والتمييز والاستغلال وسوء المعاملة. ولا يزال الآلاف يعانون من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أثناء النزاعات. ونغتني هذه الفرصة، في ذلك الصدد، للتأكيد على أهمية عمل الهيئات التعاقدية ذات الصلة، مثل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إننا نؤمن إيمانا قويا بأن كل فرد يستحق أن يتمتع بكلتا المجموعتين من الحقوق التي يشملها العهدان من دون أي تمييز لأي سبب من الأسباب مثل العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، أو غيره من الآراء، أو أصله الوطني أو الاجتماعي أو الملكية أو الميلاد أو أي وضع آخر. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بالفئات الأكثر ضعفا.

ونحن نتشاطر الرأي القائل بأن حقوق الإنسان الأساسية المكرسة في العهدين ينبغي أن تطبق بالتساوي على الجميع. ونحن بحاجة إلى اتخاذ خطوات أكثر فعالية لحماية حقوق الإنسان للجميع، وهذه مناسبة هامة تتيح لنا فرصة لدعوة جميع الدول لضمان عالمية التصديق على كلا العهدين وتنفيذهما تنفيذا فعالا. وفي ذلك الصدد، نقدر حملة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "حقوقنا وحرياتنا دائما"، المستمرة طول السنة للترويج لكلا العهدين وزيادة الوعي بهما.

الدول على تنفيذ الأهداف التي يجسدها العهدان، ومواصلة التطلع إلى عالم خال من الخوف والعنف.

وتعمل الذكرى السنوية الخمسين بمثابة تذكير بالالتزام بحماية كل فرد والدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية لكل فرد والالتزام باتخاذ تدابير إدارية وتشريعية للحفاظ على تلك الحقوق، على النحو الوارد في المعاهدات، وبالتالي تعزيز تطلعات كل كائن بشري للعيش بكرامة وفي سلام وأمن، على النحو الذي نستحقه جميعا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

**السيد إيماندره (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية لنضم أصواتنا إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويشكل العهدان، إلى جانب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حجر زاوية رئيسيا للقانون الدولي لحقوق الإنسان. إننا نرحب بعقد هذه الجلسة التي جاءت في الوقت المناسب للتشديد مرة أخرى على الطبيعة العالمية والمتراطة وغير قابلة للتجزئة وغير القابلة للتصرف لجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في العهدين.

وتعيد دول أوروبا الشرقية تأكيد التزامها القوي بالعهدين، اللذين يمثلان أداة أساسية لإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفراد. إننا نذكر بالمسؤولية الأساسية للدول فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

فقد حدد العقدان، قبل خمسين عاما، الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهي حق مكتسب منذ الولادة لجميع البشر. وقد تغير العالم خلال

ويعترف بحقوق الإنسان كإحدى الركائز الأساسية الثلاث للأمم المتحدة، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالتنمية والسلم والأمن الدوليين. وهناك العديد من الأمثلة التي تثبت أن النمط الخطير والمنهجي لانتهاكات حقوق الإنسان يمكن أن يقوض السلم والاستقرار الدوليين، وأنه إذا لم نكفل وندافع عن كرامة جميع الأشخاص، من دون استثناء، في مواجهة العنف والتعصب والإقصاء، فسوف نقوض الجهود المبذولة من أجل فعالية ضمان الحقوق المكرسة في العهدين الدوليين لحقوق الإنسان وعمل الأجهزة المسؤولة عن رصد تنفيذها.

ويستجيب العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان للقناعة المتمثلة في أن من الصعب جداً صون السلام أو تحقيقه من دون مستوى معيشي لائق للجميع يتناسب مع كرامة الإنسان. وإننا ندرك، من خلال تلك الصكوك الدولية، أن من المهم أهمية قصوى حماية الحق في الحياة والسلامة الشخصية وتعزيز الأمن الاقتصادي الفردي وضمان أن يتمكن كل فرد من التمتع بجميع الحريات الأساسية باعتبارها عناصر بالغة الأهمية للتنمية الشخصية والاجتماعية. وهذا يعني أن الفقر وعدم المساواة وعدم كفاية فرص الحصول على الغذاء والصحة والتعليم والسكن والعدل يجرمان الناس من فرصة تنمية إمكاناتهم الكاملة.

وانطلاقاً من تلك القناعة، تضع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تركيزاً متساوياً على الأهمية الحاسمة لجميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما يصاحب ذلك من واجب على جميع الدول باحترامها وتعزيزها، بتخصيص الموارد اللازمة لبناء مجتمعات سلمية وشاملة تكفل الرخاء والسلام. ونؤكد كذلك، في ذلك الصدد، على أن الحق في التنمية جزء لا يتجزأ من مجموعة حقوق الإنسان التي يجب أن تعمل منظماتنا بلا كلل من أجلها.

وإذ نشعر في مسيرة طموحة مدتها ١٥ سنة من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من المهم أن نسعى لتحقيق أهدافها كأحد العوامل الرئيسية المساهمة في تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تنفيذ التزامات الدول بموجب العهدين.

ونؤكد مرة أخرى، باسم دول أوروبا الشرقية، التزامنا القوي بضمان الحماية الكاملة لجميع حقوق الإنسان.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي، الذي سيتكلم بالنيابة عن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

**السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية):** إن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أتكلم باسمها، يسرها أيما سرور أن تشارك في هذا الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الجمعية العامة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تحدد تلك الصكوك، إلى جانب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والمعاهدات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان، الركيزة الجوهرية للحقوق والحريات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها جميع البشر لمجرد أنهم بشر.

لقد حقق العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان تميزاً وأهمية عالميين. فهما يعززان الطبيعة العالمية وغير القابلة للتجزئة والمتراطة والمتعاضدة لجميع حقوق الإنسان. إن احترام وتعزيز وتنفيذ هذين الصكين واجب أساسي على كل دولة طرف، ومصدر لمصلحة مشروعة للمجتمع الدولي. ويتطلب تنفيذهما نهجاً تعاونياً يمكن أن تعززه النظم العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق ببناء وتعزيز القدرات اللازمة لإحراز تقدم في الامتثال لها، ويستفيد منه.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. **السيد ويلسون** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لوضع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و ٤٠ عاما على دخولهما حيز النفاذ.

وبالاقتراح مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، سجل العهدان نقطة تحول في الاعتراف الرسمي من جانب الدول بحقوق الفرد، بأن كل شخص يولد بحقوق متساوية، مدنية وسياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية، وينبغي أن يكون قادرا على ممارسة تلك الحقوق دون خوف من الاضطهاد أو القمع. والذكرى السنوية للعهدين هي الوقت المناسب لتقييم حالة حقوق الإنسان في العالم ولمضاهرة جهودنا المشتركة. وفي الكثير من الدول، تتعرض حقوق الإنسان للتهديد، ويتم استخدام مكافحة الإرهاب أو النسبية الثقافية لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، فإن مسؤوليتنا هي الدفاع عن الطابع العالمي لحقوق الإنسان المكرسة في المعاهدات الدولية التي تتمسك بها.

إن أهمية العهدين بديهية. واليوم، أكثر المناطق غير المستقرة وغير الآمنة في جميع أنحاء العالم هي تلك التي تكون فيها المبادئ المكرسة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية إما مهملة أو تواجه المعارضة، وتكون فيها حالات التفاوت والتحيز أكثر بروزا، كما يكون فيها الظلم سائدا. ويتوقع الناس المسائلة من حكوماتهم والحرية والكرامة لأنفسهم. ويجب أن نعمل معا - الحكومات الوطنية، والمنظمات الدولية، والمجتمع

إن هذه الرؤية واردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، المعتمدة في العام الماضي، التي تجسد نهجا قائما على حقوق الإنسان وتتعرف بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان كعنصر شامل متوازن ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي أنشئت بغية ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

وإذ أن عالمنا الآن شديد الترابط نتيجة للتنمية والتقدم والعلوم والنقل وتكنولوجيات المعلومات، يجب على الدول أن تعمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التجارية والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من بين الجهات الأخرى، من أجل بناء استجابة أفضل للتحديات المشتركة في مجال حقوق الإنسان. ولذلك فإن الالتزام المشترك بتعزيز حقوق الإنسان هذه المعترف بها عالميا للجميع، أمر ضروري.

وفي ذات السياق، ستظل إحدى الأولويات بالنسبة لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقديم المساعدة وتنفيذ تدابير فعالة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للأشخاص الضعفاء والفئات الضعيفة من أجل الأعمال الكاملة لجميع الحقوق المكرسة في العهدين الدوليين والصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص لتمكين النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي والمهاجرين والمسنين، من بين أمور أخرى، من أجل ضمان أن يتمكن جميع البشر من العيش في منطقة وعالم بمهما المزيد من المساواة والعدالة والأمن والرفاه.

وعلى الرغم من حسامة التحديات التي نواجهها في هذه الذكرى السنوية، تجدد بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تصميمها والتزامها الكبير وهي تسعى إلى تحقيق هذا المسعى النبيل.

بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو العمل الذي اختتم في عام ١٩٦٦. وهذا هو سبب احتفالنا اليوم. ولدى التوقيع على العهدين الدوليين في عام ١٩٧٧، أشار الرئيس كارتر إلى أنه عندما تصدق حكومة ما على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فهي تقرر "بوضوح بأن هناك قيودا شديدة على سلطاتها على حياة شعبها".

ويقر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في الوقت نفسه، بأن الحكومات أدوات وموظفين في خدمة شعوبها. وكلا هذين العهدين يعبران عن القيم التي يؤمن بها شعب بلدي منذ وقت طويل. وإذ نحتفل بهذه المناسبة اليوم، فإن الولايات المتحدة تؤيد أهداف العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتؤكد بقوة من جديد التزامنا بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتكرر الولايات المتحدة التزامها بحقوق الإنسان في عملها في الجمعية العامة، وفي إطار مجلس حقوق الإنسان، وعلى نطاق العديد من الهيئات الأخرى التي تعزز حماية حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة.

وقبل عقد من الزمن، كنا أحد أقوى مؤيدي عملية الاستعراض الدوري الشامل، وما زلنا ملتزمين التزاما كاملا بمهمتها الحيوية المتمثلة في توجيه الدول الأعضاء إلى تحسين احترام حقوق الإنسان على الصعيد المحلي. ونحن نرى هذه العملية كونها قيّمة للغاية؛ ونظرا لعالميتها، فهي تستعرض حالة حقوق الإنسان في كل بلد، بما في ذلك في بلدنا.

وقد أنشأت الولايات المتحدة ستة أفرقة عاملة مكلفة باستعراض طائفة من قضايا حقوق الإنسان والتشاور مع المجتمع المدني بشأنها. ويشمل ذلك الحقوق المدنية وعدم التمييز؛ والعدالة الجنائية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وقضايا الشعوب الأصلية والبيئة؛ والأمن القومي؛

المدني - لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. ولننظر أيضا في كيفية العمل مع الحكومات التي لم توقع أم تصدق بعد على العهدين. إن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا يزالان مهمين بقدر ما كانا وقت اعتمادهما. ونحن ملتزمون بالعمل على ضمان أن يستمر التمسك بتلك الحقوق ومحاسبة أنفسنا وبعضنا البعض وفقا لأعلى المعايير الممكنة. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تعاون راسخ مع بعضنا البعض، ومع المجتمع المدني وآليات المساءلة المنصوص عليها في المعاهدات الدولية. والوفاء بالحقوق المنصوص عليها في العهدين أهم من أن يُترك للصدفة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، التي ستتكمّل باسم البلد المضيف.

**السيدة مندلسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** كما أشار العديدون، إن حقوق الإنسان هي الركيزة الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. وفي دياحة الميثاق، فإن الدول الأعضاء

"تؤكد من جديد الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية".

ويكتسي الإعلان العالمي والعهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان أهمية أساسية لتحقيق تلك المهمة. وعند اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لاحظت إيلانور روزفلت،

"بينما تثمر جهودنا بشأن إعلان حقوق الإنسان هذا، يجب علينا في الوقت ذاته أن نعيد تكريس أنفسنا للمهمة غير المنجزة التي أمامنا".

وعلى مدى السنوات العديدة التالية، عمل المجتمع الدولي معا بعد ذلك من أجل التفاوض بشأن العهد الدولي الخاص

في العالم والتهديدات التي تخضع لها شرعة الحقوق. ويجب علينا أن نعمل معا لضمان أن تكون الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان وغيرها من آليات حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة فعالة وأن تمكن احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وأخيرا، تؤكد الولايات المتحدة مجددا التزامها بتعزيز ودعم حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة والنهوض بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وكرامة الإنسان، والازدهار على الصعيد الدولي وفي الولايات المتحدة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت الجلسة التذكارية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٦٨ من جدول الأعمال. رفعت الجلسة الساعة ١٠/١١.

والهجرة، والعمالة، والمهاجرين، والاتجار بالبشر، والأطفال؛ والتنفيذ على الصعيد المحلي والآليات الدولية.

وبالنظر إلى أن الاتجاه العالمي نحو إغلاق الحيز متاح للمجتمع المدني يهدد نفس الحقوق المنشأة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أود أن أسلط الضوء على الأدوار الهامة للمقرررين الخاصين المعنيين بحقوق حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وحرية التعبير، وحالة المدافعين عن حقوق الإنسان. وجميع الولايات الثلاث حاسمة لحماية وتعزيز الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان في العهد. ونحن ملتزمون بتنفيذ التزاماتنا بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لأنه يساعد على تهيئة البيئة الأكثر مواتية لإحراز تقدم مطرد نحو تحقيق أهداف العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتظهر التجربة أنه عندما يمكن للناس ممارسة الحريات الأساسية في التعبير، والتجمع السلمي، وتكوين الجمعيات، وحرية الدين أو المعتقد دون خوف؛ وعندما تكون لديهم إمكانية الوصول إلى طائفة واسعة من الأفكار والمعلومات والآراء؛ وعندما يتمكنون من المشاركة بنشاط في الحياة السياسية لبلدهم والضغط من أجل الإصلاح بدون الأعمال الانتقامية؛ وعندما تكون القوانين صكوك للعدالة وليست أدوات للقمع؛ وعندما يمكن للصحفيين والمدافعين أن يكشفوا عن الاستغلال والفساد؛ وعندما تقوم الضمانات المحلية بحماية الأقليات من طغيان محتمل من قبل الحكومة التي تفشل في ضمان حرية التعبير، واحترام إرادة شعبها، وحماية مصالح جميع الأفراد على قدم المساواة ودون تمييز، عندئذ تصبح المجتمعات أكثر قدرة على الصمود، وأكثر شمولاً وتسامحاً، ويحفز الابتكار النمو الاقتصادي والرخاء، ويميل التغيير السياسي إلى أن يكون سلمياً.

واليوم، ونحن نحتفل بالعهدين وبالعامل الشاق لجميع الذين أسهموا في وضعهما، نذكر أنفسنا بالحالة الراهنة